

الحكامة الاقتصادية وأبعادها التكاملية

An economic governance and it's an integrated dimensions

محمد علي حمود الدياشي¹

باحث في الحكامة والتنمية المستدامة

الدراسات الأكاديمية . المعهد الوطني للعلوم الإدارية

هياج الحجبان . دياش . اليمن

mohameddyashi5000@yahoo.com

تاريخ النشر: 2020/06/30

تاريخ القبول: 2020/05/13

تاريخ الاستلام: 2020/03/12

ملخص

تحتل الحكامة الاقتصادية مكانة سامقة في الدراسات الاقتصادية الحديثة كونها منظومة تحاول ورصد مواطن الضعف في مشروع التنمية، وعليه فإن التوظيف الإبيستمولوجي لهذا المفهوم يتجاوز المعنى الضيق للمصطلح كونه مرتبط بمجموعة من الأبعاد الحاضرة حضور هذا المصطلح ذاته والتي يحركها في الوقت ذاته هاجس الفكر الاقتصادي في حقل التنمية، ومن هنا فإن اعتبار تلك الأبعاد مكمل للمصطلح جاء من هذا الباب على اعتبار أن العمومية في بعدها الإبيستمولوجي يجب أن تبرز لها خصوصية تشكل قوامها.

الكلمات الدالة: الإبيستمولوجي، هاجس الفكر، الأنظمة الاقتصادية، منظومتها التنموية

Abstract—

An economic governance has equipped high grade at new economics because it is just a system which seeks to treat the weaknesses of the development project. For that reason, an epistemological employment for this terminology outruns the narrow meaning of the terminology because it is connects with a set of dimensions which are presented inside the meaning of the terminology itself and thus considering such these diminutions are an integrated for the term comes from our believe that each general notion in epistemology must has especial dimensions which are made its meaning.

Keywords: epistemology, obsession with thought, economic systems, their developmental system

*المؤلف المرسل: محمد علي حمود الدياشي

1. مقدمة

يعتمد نجاح الأنظمة الاقتصادية في قدرتها على تحقيق الرخاء الاقتصادي من خلال مجموعة من المؤشرات في منظومتها التنموية، إذ إن تحقيق النفع الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع وإمكانية الوصول إلى درجة معينة من الاكتفاء الذاتي والرفاه الاجتماعي الداخلي وكذا القدرة على فتح المجالات أمام الاستثمارات بجميع أصنافها وتوجيهها نحو القطاعات الحيوية المختلفة التي تخدم الجانب الاقتصادي وضمان الاستغلال الأمثل لكافة الموارد المادية والبشرية المتاحة هي مؤشرات فعلية على نجاعة الحكامة الاقتصادية ومدى قدرتها على تحقيق أدوار ريادية في خدمة العملية التنموية بصفة عامة (الإدريسي، 2004م).

لقد أثبتت تجارب الأنظمة الاقتصادية على مر العصور أن تبني منظومة سليمة للحكامة الاقتصادية يساهم إلى حد كبير في تطوير نوعية وكفاءة المشروعات التنموية، كما يفسح المجال أمام دخول وتنافس رؤوس الأموال المحلية والخارجية في الحصول على امتيازات استثمارية داخل تلك الأنظمة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على نهضة اجتماعية ومشروعات تنموية متنوعة ناهيك عن المزايا الأخرى التي تنعكس تبعاً نتيجة لذلك والتي منها على سبيل المثال لا الحصر: تحول النظام الاقتصادي بشكل تدريجي إلى نمط النظام الإنتاجي وكذا تلافي مواطن الضعف المحتملة في المنظومة التنموية مع مرور الزمن وغيرها من المميزات... (الاقداحي، 2009م) وبذلك تصبح الإصلاحات الجذرية المختلفة أمر مسلم به في منظومة الدولة بكافة قطاعاتها الحيوية والتي يمكن اعتبارها أي تلك الإصلاحات للقطاعات التنموية أبعاد تكاملية للحكامة الاقتصادية حال كانت هي الركيزة الأساسية والهدف الذي تتوخاه الدولة في تعزيز مكانتها ككيان اقتصادي مستقر يتميز بالحراك والقدرة على مواجهة الصدمات المحتملة وكذا القدرة على المنافسة العالمية في ظل التوجهات الحديثة للسوق الاقتصادية.

2. مفهوم الحكامة الاقتصادية

يتطلب تحديد مفهوم الحكامة الاقتصادية تحليل المحيط الاقتصادي ومعرفة الأبعاد الأخرى التي تجعل من ذلك المحيط منظومة اشتغال وركيزة جوهرية للعملية التنموية وهذا هو جوهر الحكامة في بعدها الاقتصادي، بيد أن المفهوم الحديث للحكامة في هذا الإطار باتت تتجاذبه العديد من المتغيرات لعل من أبرزها على الإطلاق: تفشي ظاهرة العولمة والاقتصاد الحر الذي فرضه النظام الرأسمالي للاقتصاد العالمي وبذلك أصبح مفهومها قرين التغيرات الاقتصادية العالمية ونتاج لعملية التطور المستمر في ذلك النظام، وعليه فأن تأثير تلك المتغيرات المصبوغة بطابع العولمة ألقت بتبعاتها على

مفهوم الحكامة في توجيهها الاقتصادي، الأمر الذي أكسبها أبعاد أخرى أكثر شمولية على مستوى المعنى العميق لهذا المصطلح، (جفري، 2010م).

لقد باتت الحكامة *La gouvernance* في الشأن الاقتصادي ضرورة حتمية تفرض نفسها على الدول المتقدمة والنامية على الحد سواء، بيد أن الاهتمام بها تشتد وتيرته في الدول النامية نظراً للأوضاع المزرية التي تعيشها على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية، السياسية، الحقوقية، وكذا تفشي مجموعة من الأزمات المتمثلة في انتشار الفساد بشق أصنافه والتضخم والبطالة والفقر... الخ، الأمر الذي جعل من الحكامة في الجانب الاقتصادي مطلباً حتمياً للخروج من هذا الوضع وتجلي ذلك من خلال تبني مجموعة من التدّخلات المباشرة أو الغير مباشرة للتغلب على الإكراهات التي تؤثر على الوضع الاقتصادي (Abel, 1971).

أن التأثير على الوضع الاقتصادي هو لب الحكامة الاقتصادية الناجعة المتضمن مجموعة من التدّخلات الاقتصادية التي تتأتى استجابة لحاجة اقتصادية أو لمعالجة الاختلالات المؤثرة على بنية النظام الاقتصادي من أجل تحقيق نمو وانتعاش ودينامكية لذلك النظام على المدى القريب والمتوسط والبعيد، وعلى هذا الأساس قد تطرح الحكامة في بعدها الاقتصادي إشكالية أساسية وجوهية تتلخص في واقع ودور وحدود التدّخل الاقتصادي للدولة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة خصوصاً وأن هذه الأخيرة أي الدولة واكبت التوجه المذهبي الكلاسيكي بين كلا النظريتين الشيوعية والرأسمالية الليبرالية للاقتصاد (جفري، 2014م).

من جانب آخر، تغيرت أنماط دور الدولة في العصر الحديث تبعاً للواقع الاقتصادي العالمي الذي فرضته العولمة الاقتصادية كواقع لا مناص منه بالنسبة لكافة الأنظمة والذي كان له تأثير واضح المعالم على كيفية تعاطي الدولة الاقتصادية الحديثة مع مشروع التنمية، حيث أضحت تدخلات الدولة في الشؤون الاقتصادية رهان الحاجة إلى ذلك، الأمر الذي أنعكس على نموذج الحكامة في هذا الجانب، ومن هنا يمكن اعتبار الحكامة الاقتصادي بكونها نوعاً من التدّخلات اللازمة لاصطلاح الاختلالات في النظام الاقتصادي قصد مواكبة الاقتصاديات العالمية بالمستوى الذي يكفل تحقيق أكبر قدر ممكن من الإشباع لحاجيات المواطن من السلع والخدمات التي يحتاجها على الدوام لرفاهيته واستقراره مع الحرص المطلق لإيجاد نظام اقتصادي قوي متكامل ومتماسك أيضاً قادر على مواجهة كافة التحديات التنموية قصد تحقيق الرفاه والاستقرار الاقتصادي لمختلف فئات المجتمع (اليعقوبي، 2013م).

من المعطيات السابقة، نستطيع إدراك أن الحكامة الاقتصادية بمفهومها الواسع عبارة عن إستراتيجية إصلاح وبناء تنموي تضم مجموعة من التدخلات في المنظومات المؤثرة على الأنشطة الاقتصادية المختلفة بحيث تجعل من الدولة كيان اقتصادي فاعل إلى جانب كونها كيان سياسي له حضوره واستراتيجياته التديرية في أكثر من مجال، وعلى هذا الأساس فإن ملامح الحكامة الاقتصادية بطابعها العام لا تخرج عن إطار المفاهيم الكلية للسياسية الاقتصادية بكافة توجهاتها لكنها مع ذلك أيضًا تعتمد على طابع المشاركة التنموية المتوازنة للقطاعين العام والخاص وكذا منظمات المجتمع المدني، كما تستند أيضًا إلى المبادئ الكلية المتعارف عليها للحكامة بمفهومها الواسع والقائم على مبدأ احترام سيادة القانون وكذا عنصرى المسؤولية والفاعلية ومن الضرورة بمكان أيضًا اتصافها بالقدرة على التقييم الفعال والرؤية الإستراتيجية، إذ أن جميع هذه العناصر تكون متكاملة من الناحية الوظيفية، إذ لا يمكن أن يستقيم أحداها بمنأى عن الآخر، كما أنها في الوقت ذاته تتبلور جمعها لتشكل وحدة واحدة لصيقة لمظاهر الحكامة بطابعها العمومي والاقتصادي على الحد السواء. (حركات، 2006م).

3. تكامل الحكامة الاقتصادية والتنمية

كان لتطور مفهوم التنمية أثرًا بارزًا في ظهور الحكامة عمومًا والحكامة الاقتصادية خصوصًا، حيث بدأت العديد من الأنظمة الاقتصادية الحديثة في العالم تبني تنمية إنسانية شاملة تستند أساسًا إلى الرأسمال الاجتماعي فقد تبين أن تحسين الدخل القومي لا يعني تلقائيًا تحسين حياة الفرد العامل في المجتمع فحسب بل يتطلب عملية تكامل مدروسة بين مختلف الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية بالمستوى الذي يكفل الموازنة بين تلك الأبعاد بما يخدم متطلبات التنمية الاقتصادية المنشودة ويساهم في عملية تكاملها (1906، 1).

أن جوهر العملية التنموية في أي نظام اقتصادي هو السعي إلى تنمية قدراته واستغلال الفرص المتاحة وتوظيف الموارد المادية والبشرية بالمستوى الذي يكفل تحقيق عدالة اجتماعية بين طبقات المجتمع، بيد أن هذا الأمر لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تبني نوعًا من الحكامة الناجعة القائمة على المشاركة عبر تفعيل دور الأحزاب السياسية المختلفة وضمان تعددها وتنافسها وكذا أيضًا ضمان حرية العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني، فالعملية التنموية السليمة لا يكتمل توفرها إلا بوجود استقرار اقتصادي ضمن إطار سياسي متزن ونطاق ديمقراطي قائمًا على التعددية وقادرًا على تنظيم النشاطات الاقتصادية وتنمية الموارد بأسلوب فعال ومتوازن ومتعاون اجتماعيًا

وبذلك تستطيع عجلة التنمية السير قدماً في طريق الرخاء كون التنمية منظومة مجتمعية تتطلب نوعاً من الحكامة الاقتصادية الناجعة القادرة على وضع خطط تنموية فاعلة وتنفيذها عبر تهيئة كادر بشري قادر على استثمار الموارد الطبيعية وتطويعها لخدمة المنظومة الصناعية (سدجاري، 1994م).

وكما هو معلوم، فإن الواقع الاقتصادي لا يمثل سوى انعكاس مباشر للوضع السياسي في معظم حالاته، فالتناحر السياسي وما ينتج عنه من شلل للإدارات والمؤسسات المختلفة كلها عناصر مؤثرة في عملية النمو الاقتصادي تنعكس بصورة أساسية على المالية العامة وتؤدي إلى فوضى في الأنفاق العام والجباية وعجز في ميزان المدفوعات وغيرها من السلبيات... الأمر الذي ينعكس على مستوى الأمن الاقتصادي ويلقى بتبعاته المختلفة على القطاعات الحيوية التنموية بشكل عام كقطاع الاستثمارات وكذا السياحة (شewan، 2001م).

أن العديد من الأنظمة الاقتصادية خصوصاً النامية منها لازال واقعها التنموي ينقصه عدداً من الإصلاحات في المحيط السياسي وكذا الاقتصادي والاجتماعي كون منظومة التنمية تفضي دوماً إلى موازنة مستديمة بين الأولويات في القطاعات الحيوية على اعتبارها أبعاد عامة لمنظومة الحكامة الناجعة في مختلف أبعادها والتي تحكمها عدداً من المعايير المرجعية لا تخرج مطلقاً عن تلك الأبعاد بل يمكن اعتبارها معايير ومؤشرات تبين مدى التقدم والنمو الذي تحرزه تلك الأنظمة؛ لهذا السبب لا يمكن اعتبار وجود معايير للحكامة يمكن وصفها بالمعايير المثالية المطلقة بمعنى آخر إن المؤشرات المرجعية التي تستند عليها معايير الحكامة وتمنحها طابعها العام لا يمكن حصرها منهجياً نظراً للتوجهات الاقتصادية العالمية التي يحكمها عدداً من المتغيرات والتي منها: العولمة وكذا أيضاً صراع المنافسة على الموارد والأسواق ناهيك على التفاصيل الدقيقة المتغيرة التي تنشأ في الأنظمة المختلفة: كالمغيرات الداخلية والخارجية على مختلف الأطر من اقتصادية وسياسة واجتماعية وبيئة وثقافية وغيرها... (سايج، 2013م).

4. الحكامة الاقتصادية ومعيار كفاءتها : يُعتبر التخطيط الجيد والتنظيم الفعال المرحلة الأولى في تشكيل بنية الرؤية المستقبلية في إطار الحكامة الاقتصادية، إذ يتضمن التخطيط عملية تنبؤ بما سيكون في المستقبل مع رسم الحلول لمواجهة كافة التغيرات المحتملة بروتها على المدى البعيد؛ لهذا السبب يتنوع التخطيط طبقاً للأهداف التي يسعى للوصول إليها، حيث يقسمه العديد من الباحثين إلى أنواع متعددة طبقاً لعدة معايير لعل من أبرزها على الإطلاق ثلاثة معايير أساسية هي: معيار مدى

التأثير والمعيار الزمني وكذا المعيار الوظيفي، كما يتنوع التخطيط وفقاً لمعيار مدى التأثير إلى ثلاثة أنماط رئيسة هي: التخطيط الإستراتيجي والتكتيكي وكذا التشغيلي (عبد السلام، 1995م).

أن النمط الاستراتيجي للتخطيط والذي يدخل في إطار الحكامة الاقتصادية هو تغير نوعي ملحوظ على كيفية سير العمل ويُشكل حلقة مترابطة تبدأ بتحديد الحاجيات ومن ثم تشخيص الحالة مروراً بوضع الآليات وتحديددها وعلمها يتم وضع الخطط وأخيراً ينتهي بالتنفيذ والمراقبة لمعرفة مخرجات المخطط التي قد تكون في الغالب بعيدة أو متوسطة المدى، بينما يتكامل التخطيط التكتيكي مع التخطيط الاستراتيجي في وضع الخطط المختلفة ويكون تأثيره في الغالب متوسط المدى، كما يتكامل النمط الثالث والمسمى بالتخطيط التشغيلي مع التكتيكي يكون تأثيره قصير المدى (J.G., 1997)، وعليه فإن الحكامة بطابعها التنظيمي تستلزم بالضرورة وضع آليات رقابة لمدى ممارسة هذا النوع من التخطيط في القطاع الخاص على اعتباره المحرك الأكثر أهمية للمجلة الاقتصادية، كما تستلزم أيضاً تنفيذ خطط تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة وفاعلة في القطاعين العام والمختلط أيضاً تأخذ بعين الاعتبار ضرورة توجيه المنشآت الاقتصادية المنتجة نحو اقتصاد الإنتاج (لحرش، 2013م).

من جانب آخر، فإن التنظيم في إطار الحكامة الاقتصادية هو مجرد علاقة نشيطة للسلطة تجمع أطرافها الفاعلة المتمثلة بالقطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني بهدف تمكين كافة تلك الأطراف من ممارسة العمل بكفاءة وفاعلية، وعلى هذا الأساس يُعتبر التنظيم ركيزة هامة في حقل التدبير والرؤية الإستراتيجية كونه يساهم في تحديد المهام بدقة وفاعلية للوصول إلى الغاية المنشودة وذلك من خلال سلسلة من العمليات والوظائف التي تساعد الأنظمة في بلوغ ما تصبو إليه من غايات وتحديد السبل الكفيلة في كيفية الوصول إليها وقياس مدى إنجازها وتطورها (ولعلو، 1981م)، فالمبادئ التي يقوم عليها التنظيم تكون نابعة من الأهداف ذاتها حيث من الضرورة بمكان مراعاة مبدأ وحدة العمل أي وجود هدف أو أهداف ثابتة ومحددة شريطة أن لا تتعارض مثل هذه الأهداف مع القوانين والتشريعات المعمول في إطار النظام برمته، وكذا لا بد أن يحقق نوعاً من الرقابة التلقائية التي تضمن سير العمل وفقاً للأهداف المرسومة بالمستوى الذي يكفل تخفيض النفقات وتحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد، كما يقوم أيضاً على مبدأ تقسيم العمل لغرض الاستفادة من مزايا التخصص وتحديد نطاق المسؤولية والأشراف الإداري ومن المهم أن يتسم بالديناميكية والقدرة على الانتقال إلى خطط بديلة حال تغيرت الظروف الداخلية أو المحيطة (مصطفى، 2005م).

بناء على المعطيات السابقة، يُعتبر التخطيط السليم والتنظيم الفعّال معياري كفاءة الحكامة في بعدها الاقتصادي كونهما ركيزتين أساسيتين في توجيه وترجمة المساطر واللوائح القانونية الملزمة والمتحكمة بتصرّفات جميع المؤثرين في القطاعات الاقتصادية إلى واقع ملموس بالمستوى الذي يحقق كافة الأهداف التنموية المنشودة وذلك من خلال تحديد السلطات الممنوحة والتعريف بنطاق المسؤوليات والعلاقات التي تنشأ بين كافة الأنشطة الاقتصادية عن طريق أرشاد القائمين على تلك الأنشطة إلى اتباع المساطر واللوائح المنظمة لسير كافة العمليات لضمان عدم التداخل فيما بينها وذلك عن طريق تفعيل دور الرقابة وأساليبها الحديثة في متابعة وتقييم أداء العاملين في مختلف القطاعات التنموية، وعليه يجب أن يتم التخطيط والتنظيم بالواقعية والفاعلية والمرونة في تحقيق الأهداف بأفضل الأساليب وأحدثها وأقلها تكلفة حتى يتسنى تحقيق الغاية المثلى من الاستقرار الاقتصادي (سبيل، 2000م).

5. الأبعاد التكاملية للحكمة الاقتصادية

لا يمكن للحكمة في بعدها الاقتصادي أن تُشكل حلقة وصل في عملية التنمية الاقتصادية ما لم تكن أبعادها الأخرى ملبية للطموحات التنموية وبذلك تصبح تلك الأبعاد آليات إصلاح شاملة في مختلف القطاعات الحيوية التي تؤثر على نحو مباشر أو غير مباشر في تلك العملية، وعلى هذا الأساس يُعتبر القضاء العادل بعداً جوهرياً لا يتحقق معنى للحكمة الاقتصادية بدونه على اعتباره السلطة الثالثة ضمن السلطات الدستورية الثلاث للدولة المدنية الحديثة إلى جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية فالقضاء الفاعل هو صيانة لحقوق ومصالح الأفراد والجماعات وضمان للحريات العامة والخاصة وبالتالي لا بد أن ينأى هذا القطاع عن المحسوبية وتدخل الدولة ومن الضرورة اتسامه بالنزاهة كي يدفع بعجلة التنمية إلى التسارع ويعمل على تنشيط الأنشطة الاستثمارية بكافة أنواعها، الأمر الذي يقود حتماً إلى تحقيق التنمية المنشودة، بيد أن ذلك لا يمكن تحقيقه ما لم يستند هذا القطاع إلى خمسة عناصر أساسية تجعل له بعد شمولي ومجتمعي واستراتيجي وهذه العناصر هي: الاستقلالية، المسؤولية، الشفافية، الفاعلية، النجاعة إلى جانب كفاءة العناصر الثانوية المساعدة للجهاز القضائي والمتمثلة بالمحامين والخبراء والعدول والموثقون وغيرهم... (القريشي، 2009م).

من ناحية ثانية، تُشكل كفاءة الإدارة في جميع القطاعات الاقتصادية الحيوية بعداً تكاملياً للحكمة الاقتصادية، إذ لا يستقيم شأن الحكامة في القطاع الاقتصادي ما لم يكن مرتبط بقاعدة إدارية منظمة قادرة على الانفتاح على محيطها وخالية من مظاهر الفساد الإداري، ومن هنا فإن

تحقيق حكمة اقتصادية ناجحة يستلزم الأخذ بمفهوم الإدارة التنموية للدولة باعتباره مطلب اقتصادي تحكمه عددًا من العناصر التي يجب تفعيلها لجعل هذا القطاع أكثر قابلية وكفاءة لخدمة الأهداف التنموية المنشودة للنظام الاقتصادي برمته ولعل من أبرز تلك العناصر على الإطلاق الفاعلية في رسم السياسات التنموية والعمل على خلق الفرص التشغيلية والمرونة في إتباع الإجراءات والمساطر المبسطة الخالية من تعقيدات البيروقراطية في جميع الإدارات والقدرة على المشاركة في بلورة الأهداف التنموية وترجمتها للواقع بصورة إيجابية وكذا الموازنة الفاعلة بين مختلف القطاعات الخاصة والعامة والمختلطة في الدولة بالاضطلاع بالأدوار التنموية إلى جانب إتباع المبادئ الإستراتيجية في طرق الاشتغال ومن الضرورة أيضًا أن تتسم الإدارة في بعدها التنموي بطابع الشفافية واللامركزية مع الاهتمام بتأهيل المورد البشري واستخدام الوسائل التكنولوجية للتحكم بالجودة والتكاليف... الخ (D.W, 1967).

من ناحية ثالثة، لا يمكن إغفال دور السياسة المالية كأحد الأبعاد الجوهرية التكاملية للحكمة الاقتصادية على اعتبار أن هذه السياسة أداة مهمة من أدوات النظام الاقتصادي تسعى لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية وذلك من خلال التحكم بالإيرادات والنفقات العامة بالمستوى الذي يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة في الدولة وفقًا لخطط وأهداف تنموية محددة الغرض منها تحديد المسؤوليات حال حدوث الانحرافات عن تلك الخطط المرسومة وكذا ضبط الخروق المالية من اختلاس ورشوة وتلاعب بالمال العام بالإضافة إلى تفادي التغيرات في المستوى العام للأسعار إلى جانب تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع الأمثل للضرائب بين مختلف الفئات السكانية وهذا ما يطلق عليه العديد من الباحثين بالحكمة المالية التي تقوم أساسًا على أربع منظومات أساسية متكاملة الدور ومتلازمة الأداء ومشاركة في الأبعاد تتمثل في: التخطيط الإستراتيجي، الاشتغال الفعلي للمنظمة، المراقبة والتقويم، التنظيم، وكذا الهياكل التنظيمية والإعلام (حركات، 2005م).

من ناحية رابعة، يُشكل الوضع الاجتماعي أيضًا بُعدًا تكامليًا للحكمة في توجيهها الاقتصادي، إذ أن معالجة الجوانب المرتبطة بمشاكل المجتمع: كالبينة، الفقر، الإقصاء، الأمية، الإعاقة، الهشاشة، التشرّد، العنف، الاستغلال، النوع الاجتماعي، الصحة، التعليم وغيرها من المشاكل المجتمعية... أضحت ضرورة تنموية ملحة تفرضها واقع التحولات العالمية المعاصرة المصبوغة بطابع العولمة، حيث ظهر في أدبيات العديد من المنظمات والهيئات الدولية مصطلح التنمية الاجتماعية الهادف إلى تنمية القدرات البشرية في بيئتها المحلية وذلك من خلال توفير ظروف الاشتغال الملائمة لها

في شتى الجوانب وإحداث عملية تغيير اجتماعي نوعي لكافة الأوضاع التقليدية عبر سلسلة مخططة من الإجراءات والبرامج الهادفة إلى استغلال كافة الموارد والإمكانيات المتاحة وتوظيف الطاقات البشرية والمادية لغرض الانتقال إلى وضع أكثر تطورًا وكذا التخلص من كافة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والعمل على محاربتها لتحسين المستوى المعيشي المادي والمعنوي والبيئي لجميع الأفراد بالإضافة إلى تمتعهم بحرياتهم السياسية والاجتماعية والإبداعية وتوسيع خياراتهم من خلال تنمية قدراتهم عبر ترشيد وعقلنة الشأن العام الوطني والمحلى على الحد السواء (غربي، 2004م).

أن المفهوم الواسع للتنمية الاجتماعية يقتضي في العصر الراهن تبني منهجية علمية حقيقية تستند إلى مجموعة من المبادئ والأسس ذات طابع إرشادي والتي تعمل على تعزيز مفهوم التنمية كمشروع اجتماعي بين مختلف الفاعلين، كما تولد أيضًا لديهم الشعور العام بالمسؤولية تجاه مجتمعاتهم وأنفسهم ويتم ذلك من خلال إعادة توزيع الأدوار بين مختلف الفاعلين في المجتمع وتحقيق التكامل بين كافة القطاعات بالمستوى الذي يضمن تنمية القدرات البشرية ويحقق لها أقصى إشباعًا ممكنًا من الحاجات والمتطلبات المنشودة؛ لهذا السبب باتت التنمية الاجتماعية خصوصًا في إطار التنمية الاقتصادية عمومًا ضرورة ملحة ومسألة جوهرية تفرضها التحولات العالمية المعاصرة في مختلف الجوانب الرامية إلى تحسين حياة الأفراد في مختلف ضروب الحياة، كما أضحت أيضًا بعدًا تكامليًا وركيزة أساسية تسهم في تعزيز منظومة الحكامة الاقتصادية الهادفة لخدمة المشروعات التنموية (باهي، 2002م).

بناء على المعطيات السابقة، نستطيع إدراك أن الحكامة الاقتصادية وأبعادها التكاملية ليست سوى منظومة نموذجية تجسد بصورة فعلية الأسس واللبات اللازمة لبناء نظام اقتصادي قوي ومرن في الوقت ذاته قادر على مواجهة كافة التحديات التي تفرضها التحولات العالمية الحديثة في شتى المجالات خصوصًا الاقتصادية منها كون هذا المجال هو الحيز الأكثر تأثيرًا في حياة الأفراد إلى جانب اعتباره مؤشر قياس مدى تطور المجتمع في محيطه، كما يمكن اعتباره أيضًا المكانة الفعلية التي يحتلها ذلك المجتمع في علاقاته مع غيره من المجتمعات.

من جنب آخر، فإن الواقع الاقتصادي المتسم بالاستقرار لمجتمع معين هو وبلا شك تعبير واضح على مدى انفتاح ذلك المجتمع على العالم الخارجي من حوله ومقدار قدرته على الاستثمار بكافة الوسائل المتاحة، وعلى هذا الأساس فإن توجيه الحكامة الاقتصادية وأبعادها التكاملية نحو خدمة المجتمع هو جوهر العملية التنموية الناجحة التي تساهم في إيجاد نظام اقتصادي عملاق وفاعل ومنتج

قادر على المنافسة ومواجهة كافة العقبات التي تعترض سبيله، فالإنتاج هو وبلا شك الأساس لقيام مجتمع مزدهر يسوده الأمان بمختلف صوره.

المراجع

1. الإدريسي، أمحمد، الأركان الأساسية للتدبير، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس - أكادال: المملكة المغربية، 2004م.
2. الاقداحي، هشام محمود، معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، 2009م.
3. القرشي، عبد الواحد، القضاء الإداري ودولة الحق والقانون بالمغرب، الطبعة الأولى، الشركة المغربية لتوزيع الكتاب: الدار البيضاء، 2009م.
4. اليعقوبي، محمد، المبادئ الكبرى للحكامة المحلية، المجلة المغربية للإدارة، عدد9، مطبعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع: الرباط 2013م.
5. باهي، محمد، تدبير الموارد البشرية للإدارة العمومية، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة: الدار البيضاء، 2002م.
6. جفري، سعيد، الحكامة وأخواتها (مقارنة في المفهوم ورهان الطموح المغربي)، الطبعة الأولى، الشركة المغربية لتوزيع الكتاب-الممر المملوكي في الاحباس: الدار البيضاء، 2010م.
7. جفري، سعيد، ما الحكامة؟، مطبعة الأمانة: الرباط، 2014م.
8. حركات، محمد، الحكامة الشاملة والتنمية البشرية، الكلية متعددة التخصصات: آسفي- المملكة المغربية، أطار الدرس الافتتاحي للموسم الجامعي 2006م.
9. حركات، محمد، كيف تستطيع الحكامة المالية الجيدة إبطال مفعول الفساد، منشورات المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، سلسلة التدبير الإستراتيجي، عدد6، 2005م.
10. سايج، بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2013م.
11. سبيلا، محمد، معالم دولة القانون والحق، مجلة إلتحاد الاشتراكي، عدد 6243، 2000م.
12. سدجاري، علي، الدولة والإدارة بين التقليد والحداثة، دار المناهل للطباعة والنشر: الرباط، 1994م.
13. شهوان، أسامة، إدارة الدولة - المفاهيم والتطور، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع: عمان- الأردن، 2001م.
14. غربي، محمد، العولمة وأثرها على التكامل العربي، ابن النديم للنشر والتوزيع: الجزائر، دار الروافد الثقافية للنشر: بيروت، 2004م.
15. لحرش، كريم، الحكامة الجيدة بالمغرب، الطبعة الأولى، مطبعة طوب بريس: الرباط، 2013م.
16. مصطفى، أحمد سيد، إدارة السلوك التنظيمي: رؤية معاصرة لسلوك الناس في العمل، دار المؤلف: القاهرة، 2005م.
17. ولعلو، فتح الله، الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت، 1981م.
18. Abel (1979). *Investment and the Value of Capital*. New York: Garland

19. D.W. Jorgenson (1967). "The Theory of Investment Behavior", in Ferber, editor, *Determinants of Investment Behavior*. New York: NBER.
20. J.G. Witte (1967). "Micro foundations of the Social Investment Function", *Journal of Political Economy*,
21. I. Fisher (1906). *The Nature of Capital and Income*. New York: Macmillan.